تقرير مجموعة العمل الرابعة

الموضوع : دور الهيئات الرقابية في تعميق أسس النزاهة والشفافية والمساءلة

قدم رئيس اللجنة فكرة حول مهام اللجنة والأهداف المتوخاه من وراء إجتماعنا. كما تم مناقشة الأسـئلة المعدة لأغراض البحث والنقاش إضافة إلى عدد من الأسئلة التي قد تم طرحها من عدد من المشاركين. كانت نتائج الحوار ما يلي :-

أولاً : بعد الحوار والنقاش تم تصنيف الهيئات الرقابية إلى هيئات ثلاث:

1- سياسية : ويندرج تحتها البرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني، وديوان المظالم.
2- مالية وإدارية : ديوان المحاسبة، دائرة مكافحة الفساد، الرقابة الداخلية، مجلس الخدمة المدنيـة، الهيئة العليا للتأديب، التدقيق الخارجي، الهيئة العليا للمتابعة والمواطن الرقيب.
3- قضائية : الرقابة القضائية ومحكمة العدل العليا.

ثانياً : فيما يتعلق بأدوار هذه الهيئات تم الإتفاق بين المشاركين على تحديد الأدوار التالية:

4- الحرص على التطبيق السليم للقوانين والأنظمة التي تحكم تلك المؤسسات بشفافية ونزاهة.
5- ابراز الثغرات القانونية والعمل على إصلاحها.
6- إعداد واقتراح وتطوير التشريعات شاملة القوانين والأنظمة كل في مجال عملـه بمـا يحقـق الشفافية والنزاهة والمساءلة.
7- التأكد من فعالية تطبيق السياسات والإجراءات على أرض الواقع، بهدف تقليص الفجـوة بـين السياسات والممارسات الميدانية.
8- الإعلان والإفصاح من قبل هيئات الرقابة المختلفة عن حالات الفساد بشفافية ووضوح بهـدف التقويم والردع.

ثالثاً :

أما فيما يتعلق بالإصلاحات التي وضعت وتم تطبيقها، واسهمت في زيادة النزاهة وتعميقهـا علـى مستوى المؤسسات العامة فقد ذكر المشاركون ما يلي:

1- إلغاء التراخيص الإدارية واستبدالها بما يسمى دفتر الشروط (التحملات).
2- تم تحديث بعض التشريعات لتتماشى مع التطورات الحديثة بما يشمل تأهيل وتمكين المـوظفين واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

3- استخدام تكنولوجيا المعلومات في موضوع العطاءات الحكومية (الصفقات العموميـة) لتـوفير الشفافية والمعرفة في كافة مراحلها.
4- توفير قواعد البيانات والمعلومات المتعلقة بالأجهزة التي تنوي الهيئات الرقابية التـدقيق علـى نشاطاتها، وذلك بهدف تسهيل الوصول للمعلومة بسرعة وبدقة وشفافية.

رابعاً : أما بالنسبة لأفضل انواع التبعية المؤسسية للهيئات الرقابية في الدول، ترى اللجنة ما يلي:
1- ضمان الإستقلالية المالية والإدارية، وأن تكون لها الشخصية الإعتبارية العامة.
2- تم طرح العديد من الإقتراحات حول الجهة المخولة بتعيين وعزل رؤساء الهيئـات الرقابيـة وهي:
- التعيين والعزل من قبل رئيس الدولة.
- تبعية الهيئة الرقابية العليا للبرلمان.
- تحديد مدة تولي رئاسة الجهاز الرقابي لمهامه دون امكانية عزله قبل انتهاء تلك المدة.

خامساً : أما فيما يتعلق بالدروس المستفادة عن أدوار الهيئات الرقابية من واقع الدراسات الوطنيـة التي قدمت في هذه الندوة ومن المداخلات المختلفة فكانت ما يلي :
1- أهمية الدور السياسي في التأثير على أعمال تلك الهيئات الرقابية.
2- ضرورة إدخال المعايير الدولية ذات العلاقة في أعمال تلك الهيئات الرقابية.
3- أهمية رفع مستوى تبادل المعرفة والخبرات بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.
4- هناك مغالاة في دور السلطة التنفيذية وفي الهيمنة على الهيئات الرقابية.
5- اهمية تعزيز دور المواطن في المساعدة والمشاركة في تسهيل عمل الهيئات الرقابيـة لتعزيـز المساءلة والشفافية.
6- أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في رفع مستوى المساءلة والشفافية.

سادساً : أما فيما يتعلق بالإقتراحات والتوصيات القابلة للتطبيق فقد أفاد السادة المشاركون بما يلي:
1- أن يكون هناك قراراً سياسياً بتمكين الهيئات الرقابية من تعزيز دورهـا بـإجراء إصـلاحات تشريعية تمكنها من الغستقلال عن السلطة التنفيذية.
2- توسيع صلاحيات وأدوار الهيئات الرقابية وإعطاؤها صلاحية التحقيق والتحويل للقضاء.
3- التأكيد على استقلالية القضاء ورفع يد السلطة التنفيذية لتمكينه من تعزيز المساءلة والشفافية في الدولة.

4- تطوير وتعديل قوانين وأنظمة التعيينات خاصة في المراكز القيادية العليـا، وكـذلك تحسـين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمواطنين.
5- عطاء دور لمؤسسات المجتمع المدني لتعزيز مستوى المساءلة والشفافية في الدولة.
6- ضرورة التعاون الإقليمي والدولي بين الدول عن طريق الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة فـي مجال تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات المستخدمة في منع الفساد ومحاصرته، والتـدريب المشترك على الأساليب الفعالة من واقع الخبرات والتجارب العملية والإسـتفادة مـن تجـارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة الفساد.
7- ضرورة أن تتضمن استراتيجيات وخطط عمل الهيئات الرقابية الكشف عن الفساد وسوء الإدارة مع التركيز علة النقاط التالية:
- التحقق من تنفيذ القوانين واللوائح في الوحدات الخاضعة للرقابة بما يسمح بإكتشاف حالات الفساد وفي مجال عملها.
- التأكد من حسن توظيف المال العام بإستخدام معايير الإقتصاد والكفاءة والفعالية في الرقابـة على الأداء.

8- تشكيل لجان مشتركة من الهيئات الرقابية لتبادل المعلومات وتنسيق آليات العمل لزيادة مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة في الدولة .
9- تحقيق اللا مركزية في عمل الهيئات الرقابية مثل إيجاد الرقابة المحلية.
10- اشهار الذمة المالية على المستويات القيادية، بحيث يتم المتابعة والتحقق من ذلك فـي فتـرات زمنية أو عند انتهاء الخدمة.
11- أن يتم متابعة التطور والتحديث في القواعد والمعاييرالدولية في أداء الهيئات الرقابية فيما يخص قواعد البيانات واستثمارها.
12- ايجاد الآليات المناسبة لإسترجاع الأموال المختلسة.
13- تحصين وحماية المراقبين أثناء أداء مهام عملهم والدفاع عنهم بما يسمح توفير الإستقرار لهـم على المستوى الشخصي.
14- تفعيل الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
15- تفعيل مدونة السلوك وأخلاقيات العمل للموظف العام والقيادات الرسمية سواء فـي السـلطات التنفيذية أو البرلمانية أو القضائية لتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة.
16- ضرورة التعاون والتنسيق بين الهيئات الرقابية والسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذيـة فـي مواجهة الفساد والعمل على تنقية القوانين والتشريعات مما فيها مـن تعـارض وسـد الثغـرات الموجودة فيها.

سابعاً : أما بالنسبة لكيفية متابعة هذه التوصيات على المستويين الوطني والإقليمي فـإن المشـاركين يروق ما يلي:

1- يتم المتابعة على المستوى الوطني من خلال لجنة مشتركة من قادة الهيئات الرقابية أو من يمثلهم للأخذ بتلك التوصيات والعمل على تطبيق ما ورد فيها، مثلما يتم متابعتها مع السلطة التنفيذيـة. كما يتم تحديد سكارتاريا لهذه اللجنة في أحدى تلك الهيئات لمتابعة أعمال تلك اللجنة والمتابعة مع أعضائها.

2- يتم التنسيق على المستوى الإقليمي بتشكيل لجنة مشتركة من رؤساء الهيئات أو من يمـثلهم وأن يتم تحديد مقر لسكرتاريا اللجنة لمتابعة أعمالها والمتابعة مع أعضائها.

ثامناً : أما فيما يتعلق بضمان استمرار التواصل بين المشاركين، وكذلك اسـتمرار الحـوار وتبـادل الخبرات بينهم، يرى المشاركون بأن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال النـدوات واللقـاءات الدوريـة المشتركة، ومن خلال استثمار تكنولوجيا المعلومات في التواصل وتبادل المعلومات حول الاعضـاء والهيئات الرقابية التي يمثلونها.

مثلما يمكن تحقيق ذلك من خلال إتاحة منظمي هذا اللقاء التواصل بـين الأعضـاء بعقـد اللقـاءات المشتركة أو تبادل المعلومات عنهم.

تاسعاً : أما بخصوص ما ينوي كل مشارك أن يفعل بعد عودته إلـى الـوطن فـي موضـوع هـذه المجموعة ، فيرى المشاركون ما يلي:

1- العمل على تطبيق التوصيات في مجال عمل كل منهم ضمن الإمكانات المتاحة.
2- عقد اللقاءات الدورية للجان المشتركة، المحلية والإقليمية لمناقشة مـدى التقـدم فـي تطبيـق التوصيات على أرض الواقع والتعرف على المعيقات وكيفية معالجتها.
3- رفع التقارير عن هذا اللقاء متضمناً التوصيات إلى الجهات التابعين لها، وتحديـد المتطلبـات اللازمة لتحقيق تطبيق التوصيات لتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة علـى مسـتوى الـدول والمنطقة.
4- متابعة نتائج الملتقى العالمي السادس المنوي عقده في كوريا الجنوبية للإستفادة منه.
5- متابعة المستجدات العالمية في أعمال الرقابة بأنواعها واستثمارها في تحديث أسـاليب عمـل الهيئات الرقابية بهدف تحسين مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة.